联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة العشرون

8 – 12 سبتمبر/أيلول 2025

اجتماع افتراضي على منصة Zoom

الاتجاهات العالمية في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

الموجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة موجزة عن الاتجاهات العالمية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتركّز على الوقائع الرئيسية والتطورات ذات الصلة التي طرأت على التجارة الدولية منذ الدورة التاسعة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك التابعة للجنة مصايد الأسماك.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- الإحاطة علمًا بالتغييرات الأخيرة التي شهدها قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع التركيز على مساهمته الحيوية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي.
- وتبادل المعلومات والتجارب الوطنية ذات الصلة بالتطورات الأخيرة والمتوقعة التي تؤثر على قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مع التركيز على التجارة.
- وتوفير توجيهات لعمل المنظمة في المستقبل في مجال التجارة الدولية بمنتجات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وذلك في المقام الأول من أجل تمكين البلدان النامية وصغار المشغلين من المشاركة بقدر أكبر من الفعالية.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Stefania Vannuccini، كبيرة مسؤولي مصايد الأسماك، شعبة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

البريد الإلكتروني: stefania.vannuccini@fao.org

مقدمة

1- يؤدي قطاع الأحياء المائية دورًا حيويًا في الأمن الغذائي والتغذية وسبل كسب العيش على المستوى العالمي. وتُعدّ الأغذية المائية من بين أغنى مصادر الغذاء بالمغذيات، وهي بالغة الأهمية من حيث تحسين فرص الحصول على أنماط غذائية صحية، إذ تُوفّر عناصر غذائية أساسية مثل أحماض أوميغا 3 الدهنية والحديد والزنك والكالسيوم واليود والفيتامينات A وB12 وD. وحتى كميات صغيرة من الأغذية المائية يُمكن أن تُحدث تأثيرًا تغذويًا كبيرًا، خاصة لدى المجموعات السكانية التي تعاني من انخفاض متناول البروتينات بشكل عام ومن نقص في المغذيات. وتُعدّ المنتجات المائية مصدرًا حيويًا للأغذية والعناصر الغذائية الأساسية، وتُصنّف من بين أكثر السلع الغذائية تداولًا في العالم. كما تُمثّل مصدر دخل رئيسي لمختلف أصحاب المصلحة في العديد من البلدان. فهي تُحفّز التنمية الاقتصادية وتُساهم في الأمن الغذائي العالمي من خلال الواردات، وذلك من خلال تعزيز فرص الحصول على الأغذية المائية، ومن خلال الصادرات عبر توفير فرص العمل والدخل في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية استجابةً للطلب الخارجي. ونظرًا إلى التفاوتات الإقليمية في الإنتاج، تُسهّل التجارة توزيع المنتجات المائية وعناصرها الغذائية على المستوى العالمي.

2- وقد شهدت تجارة المنتجات المائية نموًا ملحوظًا خلال العقود الماضية، مدعومةً بزيادة الإنتاج والاستهلاك، وساهمت فيها التحسينات في سياسات التخزين والحفظ والنقل وتحرير التجارة. وقد سهّلت هذه الاتجاهات ظهور سلاسل إمداد معقدة، حيث غالبًا ما تعبر المنتجات المائية حدودًا وطنية متعددة قبل أن تصل إلى وجهتها النهائية وقبل استهلاكها. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر عوامل مختلفة على اتجاهات تجارة المنتجات المائية في المستقبل، بما في ذلك السياسات الجديدة، والتغيّرات التنظيمية، والصكوك الدولية، وارتفاع التعريفات الجمركية، والوضع الجيوسياسي العام.

3- ومن الواضح أنّ نظم الأغذية المائية قادرة على مواصلة توفير الغذاء لملايين البشر بكفاءة، مع إبقاء البصمة البيئية منخفضة، إذا ما تمت إدارتها بشكل صحيح. ومع ذلك، يجب تحويل هذه النظم لكي تتماشى مع القيود الحالية لتحقيق هذه الإمكانات على أكمل وجه. ويتماشى ذلك مع خارطة طريق منظمة الأغذية والزراعة للتحوّل الأزرق،[1] التي تحدد استراتيجيات لتعزيز استدامة نظم الأغذية المائية وقدرتها على الصمود وإنصافها، وتعظيم مساهمتها، بما يضمن استمرارها في تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، بموازاة تعزيز التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم.

لمحة عامة عن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

العمالة

4- ارتفع تدريجيًا إجمالي العمالة المقدرة في القطاع الأولي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من 41 مليون شخص في عام 1995 إلى ذروة بلغت 63 مليون شخص في عام 2018، ثم لوحظ انخفاض طفيف بعد ذلك. وفي عام 2022، كان حوالي 62 مليون شخص يعملون بدوام كامل أو جزئي أو مؤقت أو غير محدد. ومن هذا العدد الإجمالي، عمل 34 مليون شخص في مصايد الأسماك الطبيعية و22 مليون شخص في تربية الأحياء المائية.[2] وضمّت آسيا الغالبية العظمى

[1] FAO. 2022. *Blue Transformation - Roadmap 2022–2030: A vision for FAO's work on aquatic food systems*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc0459en

[2] لم تكن البيانات المفصلة بحسب القطاع الفرعي متاحة بالنسبة إلى ما تبقى من أشخاص وعددهم 6 ملايين.

(85 في المائة) من العمال، تلتها أفريقيا (10 في المائة) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (4 في المائة)، بينما بلغت نسبة العمالة في أوروبا وأوسيانيا وأمريكا الشمالية مجتمعة 1 في المائة فقط. وتشير التقديرات الأولية إلى أن بيانات عام 2023 ستكون مماثلة.

5- ويوجد معظم الصيادين ومستزرعي الأسماك في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا (62 في المائة في عام 2022)، تليها البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا (31 في المائة). وتتوفر بيانات مفصلة بحسب نوع الجنس بالنسبة إلى 64 في المائة من البيانات، حيث تمثل النساء حوالي ربع الصيادين ومستزرعي الأسماك. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعكس العمالة في القطاع الأولي فقط. وفي الوقت نفسه، تهدف جهود المنظمة الجارية إلى وضع تقديرات أكثر شمولًا تتناول العمالة عبر سلسلة القيمة بأكملها. وهذا مهم لأن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ككل يمثل مصدرًا حيويًا لسبل العيش لملايين الأشخاص الذين يعتمد الكثيرون منهم على العمليات الصغيرة النطاق. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 500 مليون شخص يعتمدون جزئيًا على الأقل على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق لكسب سبل عيشهم، بما في ذلك ملايين النساء اللواتي يُقدر أنهن يمثلن حوالي 50 في المائة من العاملين في قطاع ما بعد الصيد و45 في المائة من المشاركين في صيد الكفاف.[3]

الإنتاج

6- شهد الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الحيوانات المائية (بما في ذلك الأسماك والقشريات والرخويات) نموًا منتظمًا خلال العقود السبعة الماضية، حيث ارتفع من 19 مليون طن في عام 1950 إلى مستوى قياسي بلغ 189 مليون طن في عام 2023 (انظر الجدول 1). ويمثل هذا أيضًا زيادة بنسبة 2.1 في المائة مقارنة بعام 2022، وهي الزيادة الثالثة على التوالي بعد الانخفاضات الطفيفة الملحوظة في عامي 2019 و2020 التي تعزى بشكل أساسي إلى الاضطرابات المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وتأثير ظاهرة النينيو، خاصةً على صيد البلم المفغر.

7- وعلى مدى الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، نما الإنتاج العالمي للحيوانات المائية بنسبة 17 في المائة (بمتوسط نمو سنوي نسبته 1.8 في المائة)، مدفوعًا بشكل رئيسي بنمو قطاع تربية الأحياء المائية بنسبة 40 في المائة (بمتوسط نمو سنوي نسبته 3.8 في المائة)، في حين حافظت مصايد الأسماك الطبيعية على استقرار نسبي. ويُبرز هذا الاتجاه الدور المحوري لتربية الأحياء المائية في دفع عجلة نمو الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع وتلبية الطلب المتزايد على الأغذية المائية.

8- وعلى الصعيد العالمي، ساهمت تربية الأحياء المائية بنسبة 52 في المائة من الإنتاج العالمي للحيوانات المائية في عام 2023. ومع ذلك، تفاوتت مساهمتها بشكل كبير بين البلدان والأقاليم، حيث بلغت 65 في المائة من الإنتاج في آسيا، بينما ظلت أقل بكثير في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (29 في المائة)، وأوروبا (20 في المائة)، وأفريقيا (18 في المائة)، وأوسيانيا (13 في المائة)، وأمريكا الشمالية (10 في المائة). ويعكس هذا التوزيع العالمي واقع أن إنتاج تربية الأحياء المائية لا يزال مركزًا في عدد قليل من البلدان. وكانت البلدان الرئيسية الثلاثة المنتجة مسؤولة عن 73 في المائة من إنتاج تربية الأحياء المائية في عام 2023، بينما لم تتجاوز هذه النسبة 30 في المائة في حالة مصايد الأسماك الطبيعية.[4]

[3] FAO, Duke University & WorldFish. 2023b. *Illuminating Hidden Harvests – The contributions of small-scale fisheries to sustainable development*. Rome. https://doi.org/10.4060/cc4576en

[4] في عام 2023، كانت البلدان الرئيسية الثلاثة المنتجة للحيوانات المائية هي الصين والهند وإندونيسيا لتربية الأحياء المائية، والصين وإندونيسيا والهند بالنسبة إلى إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية.

الجدول 1 - الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
الحيوانات المائية						
ملايين الأطنان (بالوزن الحي)						
98.5	94.5	91.2	87.7	85.1	82.5	تربية الأحياء المائية
90.4	90.5	91.4	89.5	92.3	96.4	مصايد الأسماك الطبيعية
188.9	**185.1**	**182.6**	**177.2**	**177.4**	**178.9**	**المجموع**
الحصة من الكمية الإجمالية (النسبة المئوية)						
52.2	*51.1*	*49.9*	*49.5*	*48.0*	*46.1*	*تربية الأحياء المائية*
47.8	*48.9*	*50.1*	*50.5*	*52.0*	*53.9*	*مصايد الأسماك الطبيعية*
100	***100***	***100***	***100***	***100***	***100***	***المجموع***
الحيوانات المائية والطحالب						
ملايين الأطنان (بالوزن الحي)						
136.2	131.1	126.4	122.7	119.7	116.0	تربية الأحياء المائية
91.7	92.0	92.6	90.8	93.5	97.4	مصايد الأسماك الطبيعية
227.9	**223.1**	**219.0**	**213.5**	**213.2**	**213.3**	**المجموع**
الحصة من الكمية الإجمالية (النسبة المئوية)						
59.7	*58.8*	*57.7*	*57.5*	*56.1*	*54.3*	*تربية الأحياء المائية*
40.3	*41.2*	*42.3*	*42.5*	*43.9*	*45.7*	*مصايد الأسماك الطبيعية*
100	***100***	***100***	***100***	***100***	***100***	***المجموع***

قد لا تتطابق المجاميع بسبب تقريب الأرقام.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. النظام الكمبيوتري للمصيد السمكي في العالم (FishStat). الإنتاج العالمي حسب مصدر الإنتاج للفترة 1950-2023. [تم الاطلاع عليه في 28 مارس/آذار 2025]. في: النظام الكمبيوتري للمصيد السمكي في العالم. متاح على العنوان التالي: www.fao.org/fishery/en/statistics/software/fishstatj. الترخيص: CC-BY-4.0

9- وعلى الرغم من اتساع دور تربية الأحياء المائية في إجمالي إنتاج الحيوانات المائية، فإن قطاع مصايد الأسماك الطبيعية لا يزال مهيمنًا بالنسبة إلى عدد من الأنواع وحيويًا في ما يتعلق بالأمن الغذائي المحلي والدولي. ومنذ منتصف تسعينات القرن الماضي، تراوح الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك الطبيعية بين 86 و96 مليون طن، وكانت هناك تفاوتات كبيرة حددتها بشكل رئيسي تقلّبات مصيد أسماك البلم المفغر في أمريكا الجنوبية والأنواع السطحية الأخرى. ورغم هذا الاستقرار العام، فإن استدامة موارد مصايد الأسماك تبعث على القلق.

10- وقد انخفضت نسبة الأرصدة البحرية التي تم صيدها ضمن مستويات مستدامة بيولوجيًا إلى 62 في المائة في عام 2021، بعد أن كانت تبلغ نسبة 90 في المائة في عام 1974. وفي المقابل، ارتفعت نسبة الأرصدة التي تم صيدها بمستويات غير مستدامة منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، من 10 في المائة في عام 1974 إلى 35.5 في المائة في عام 2021. ويتناول هذا الحساب جميع الأرصدة السمكية بالتساوي، بغض النظر عن وفرتها وكمية المصيد. وتُمثل الأرصدة المستدامة بيولوجيًا، عند ترجيحها بحسب مستويات إنتاجها، 77 في المائة من كميات الصيد التي تم إنزالها في عام 2021

من الأرصدة الخاضعة للتقييم التي ترصدها منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة).[5] ويشير ذلك إلى أن الأرصدة الأكبر حجمًا تتم إدارتها بفعالية أكبر. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتكرار السياسات الناجحة وعكس تراجع اتجاهات الاستدامة.

11- وتُعدّ البلدان الآسيوية من أكبر المنتجين عالميًا حيث بلغت حصتها نسبة 72 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في عام 2023، تلتها البلدان الأوروبية (9 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (8 في المائة)، وأفريقيا (7 في المائة)، وأمريكا الشمالية (3 في المائة)، وأوسيانيا (1 في المائة) (انظر الجدول 2). وكانت آسيا أكبر مُنتج لتربية الأحياء المائية، بحصة بلغت نسبتها 89 في المائة من المجموع، بينما بلغت حصتها من إجمالي مصايد الأسماك الطبيعية 53 في المائة في عام 2023. وخلال السنة نفسها، ظلت الصين المنتج الرئيسي للحيوانات المائية بحصة بلغت نسبتها 36 في المائة من إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، تلتها الهند (9 في المائة)، وإندونيسيا (7 في المائة)، وفييت نام (5 في المائة)، والاتحاد الروسي (3 في المائة).

[5] Sharma, R., Barange, M., Agostini, V., Barros, P., Gutierrez, N.L., Vasconcellos, M., Fernandez Reguera, D., Tiffay, C., & Levontin, P., eds. 2025. Review of the state of world marine fishery resources – 2025. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper, No. 721. Rome. FAO. https://doi.org/10.4060/cd5538en

الجدول 2 - الحصص النسبية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بحسب القارات ومستوى الدخل في عام 2023

	إجمالي الإنتاج	تربية الأحياء المائية	مصايد الأسماك الطبيعية	الصادرات	الواردات
الحيوانات المائية					
	النسبة المئوية للحصة من الكمية الإجمالية			*النسبة المئوية للحصة من القيمة الإجمالية*	
العالم	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
آسيا	72	89	53	34	35
أفريقيا	7	2	12	5	3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	8	5	12	15	3
أمريكا الشمالية	3	1	6	7	16
أوروبا	9	3	16	39	41
أوسيانيا	1	0	2	2	1
البلدان المرتفعة الدخل	19	7	31	56	74
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	54	67	39	29	21
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	26	25	27	14	5
البلدان المنخفضة الدخل	2	0	3	0	0
الحيوانات المائية والطحالب					
	النسبة المئوية للحصة من الكمية الإجمالية			*النسبة المئوية للحصة من القيمة الإجمالية*	
العالم	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
آسيا	76	92	53	34	35
أفريقيا	6	2	12	5	3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	7	3	13	15	3
أمريكا الشمالية	3	0	6	7	16
أوروبا	8	3	16	39	41
أوسيانيا	1	0	2	2	1
البلدان المرتفعة الدخل	17	7	32	57	74
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	59	73	38	29	21
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	22	20	26	14	5
البلدان المنخفضة الدخل	2	1	3	0	0

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. النظام الكمبيوتري للمصيد السمكي في العالم (FishStat). الإنتاج العالمي حسب مصدر الإنتاج للفترة 1950-2023. [تمت زيارته في 28 مارس/آذار 2025]. في: النظام الكمبيوتري للمصيد السمكي في العالم. متاح على العنوان التالي: www.fao.org/fishery/en/statistics/software/fishstatj. الترخيص: CC-BY-4.0. بيانات التجارة هي بيانات أولية. البيانات النهائية متوفرة على العنوان التالي: منظمة الأغذية والزراعة. 2025. إحصاءات التجارة العالمية للأحياء المائية. https://www.fao.org/fishery/en/collection/global_commodity_prod الترخيص: CC-BY-4.0.

12- مثلّت الأسماك (الزعنفيات) 75 في المائة من إجمالي إنتاج الحيوانات المائية في عام 2023، تلتها الرخويات (14 في المائة)، والقشريات (11 في المائة)، والحيوانات المائية الأخرى (1 في المائة). وبلغت حصة الأسماك البحرية وحدها 36 في المائة، تلتها أسماك المياه العذبة بنسبة 34 في المائة، ثم أسماك المياه العذبة الثنائية المجال بنسبة 4 في المائة. أما على

مستوى كل من الأنواع، فقد مثّل الروبيان الأبيض الأرجل 3.9 في المائة من إجمالي الإنتاج، وسمك الشبوط العشبي 3.3 في المائة، والبلم المفغر 2.9 في المائة. وكانت تربية الأحياء المائية هي المصدر الرئيسي لصيد هذه الأنواع الثلاثة.

13- وبلغ إنتاج الطحالب 39 مليون طن في عام 2023، بزيادة قدرها 2.6 في المائة عن عام 2022. وعلى مدى الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، ارتفع الإنتاج العالمي للطحالب بنسبة 29 في المائة (أي ما يوازي معدل نمو سنوي متوسط قدره 2.9 في المائة)، متجاوزًا بشكل كبير النمو الملحوظ في الإنتاج العالمي للحيوانات المائية. وفي عام 2023، كان مصدر معظم إنتاج الطحالب في العالم، 97 في المائة، من تربية الأحياء المائية. ويتركز إنتاج الطحالب جغرافيًا بشكل كبير، حيث مثلت البلدان المنتجة الرئيسية الثلاثة، وهي إندونيسيا وجمهورية كوريا والصين، حوالي 90 في المائة من الإنتاج العالمي في عام 2023.

14- وعند إدراج الطحالب، وصل إجمالي إنتاج الحيوانات المائية والطحالب إلى رقم قياسي غير مسبوق قدره 228 مليون طن في عام 2023، مع نمو إجمالي قدره 2.2 في المائة مقارنة بعام 2022.

15- وتشير التقديرات الأولية لعام 2024 إلى زيادة إضافية في الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية. ووفقًا لتوقعات نموذج الأسماك الصادر عن المنظمة والمدرجة سنويًا في توقعات الزراعة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، من المتوقع أن يستمر نمو الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية خلال السنوات العشر القادمة، وإن كان بوتيرة أبطأ بكثير مما لوحظ في العقد الماضي. وستظل تربية الأحياء المائية المحرك الرئيسي للنمو الإجمالي، بينما من المتوقع أن يستمر تقلّب إنتاج مصايد الأسماك الطبيعية، مسجلًا زيادة طفيفة بفضل تحسين تدابير إدارة مصايد الأسماك.

الاستهلاك الظاهر[6]

16- تُستخدم المنتجات المائية لأغراض متنوعة وتُستهلك لأغراض غذائية وغير غذائية. وخلال العقود القليلة الماضية، ارتفعت نسبة إنتاج الحيوانات المائية المستخدمة للاستهلاك البشري من 62 في المائة في عام 1970 إلى حوالي 89 في المائة في عام 2023. وإضافةً إلى ذلك، يُعاد استخدام المشتقات، التي كانت تُرمى عادةً باعتبارها مخلفات، بشكل متزايد في لأغراض غذائية وغير غذائية.

17- وتؤدي الأغذية المائية دورًا حيويًا في تحسين الوصول إلى أنماط غذائية صحية، حيث توفر العناصر الغذائية الأساسية مثل أحماض أوميغا 3 الدهنية والحديد والزنك والكالسيوم واليود والفيتامينات A وB12 وD. ويمكن أن يكون حتى للكميات الصغيرة من الأغذية المائية تأثير غذائي كبير، لا سيما في المجتمعات ذات الاستهلاك المنخفض للبروتينات بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تناول الأغذية المائية يعزز امتصاص العناصر الغذائية من المصادر النباتية. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن الأغذية ذات المصدر الحيواني المائي قد ساهمت بنسبة 15 في المائة من البروتينات الحيوانية و6.2 في المائة من إجمالي البروتينات في عام 2021. وبشكل عام، تعتمد البلدان غير المرتفعة الدخل بشكل أكبر على البروتينات الحيوانية المائية مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل نظرًا إلى القدرة على تحمل كلفة هذه الأغذية وتوافرها وسهولة الوصول إليها. وبالتالي، تظل الأغذية المائية حجر الزاوية في العديد من تقاليد الطهي في المناطق غير المرتفعة الدخل. وخلال العقود القليلة الماضية، ارتفعت نسبة الأغذية ذات المصدر الحيواني المائي الناتجة عن إنتاج تربية الأحياء

[6] يشير هذا إلى كمية الأغذية المائية المتاحة للاستهلاك البشري.

المائية بشكل كبير، حيث ارتفعت من 6 في المائة في ستينات القرن الماضي إلى 58 في المائة في عام 2023، مما تسبب أيضًا في تغيّر تركيبة الأنواع.

18- وهناك اختلافات كبيرة في الاستخدام والأنواع وأشكال المنتجات المستهلكة عبر القارات والمناطق والبلدان. وبشكل عام، تتصدر آسيا استهلاك الأغذية ذات المصدر الحيواني المائي على المستوى الإقليمي، بحوالي 70 في المائة من إجمالي الكمية، تليها أوروبا وأوسيانيا والأمريكيتان وأفريقيا. ويختلف الاستهلاك الظاهري للفرد الواحد من الأغذية المائية بشكل كبير عبر البلدان وداخلها. ويتأثر هذا الاختلاف بتوافر الأغذية المائية ومستويات الدخل، بالإضافة إلى التقاليد الثقافية وتفضيلات الأغذية والطابع الموسمي والأسعار، وكلها تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل كمية وأنواع الأغذية المائية المستهلكة. فعلى سبيل المثال، في عام 2021، قُدِّر الاستهلاك الظاهري السنوي العالمي للفرد الواحد من الأغذية ذات المصدر الحيواني المائي بنحو 20.5 كلغ. ومع ذلك، كان استهلاك الفرد الواحد أقل من 1 كلغ في دول مثل أفغانستان وإثيوبيا، بينما يبلغ حوالي 80 كلغ في دول أخرى، بما في ذلك آيسلندا وملديف.

19- وعلى مدار الستين سنة الماضية، زاد الاستهلاك العالمي للفرد الواحد من الأغذية ذات المصدر الحيواني المائي بأكثر من الضعف. ويُعزى هذا النمو إلى عدة عوامل رئيسية، منها التطور السريع في تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الطبيعية، وارتفاع الدخل، وتطور التفضيلات الغذائية، والتقدم المحرز في مجالي التجهيز والتوزيع، وتحسّن شبكات التجارة العالمية. وعلى وجه الخصوص، مكّنت التجارة الدولية البلدان من تنويع مصادرها من الأغذية المائية وتوسيع نطاق وصولها إليها بما يتجاوز الإمدادات المحلية. إلا أن هذا الاتجاه التصاعدي بدأ يُظهر الآن بوادر تباطؤ. ويُعزى تباطؤ نمو استهلاك الأغذية المائية بشكل رئيسي إلى القيود المفروضة على زيادة الإنتاج والارتفاع النسبي في الأسعار مقارنةً بالبروتينات الحيوانية الأخرى كاللحوم، وتراجع الطلب في البلدان المرتفعة الدخل.

20- ومن المتوقع أن يستمر نمو الاستهلاك العالمي للفرد الواحد من الأغذية ذات المصدر الحيواني المائي خلال العقد المقبل ولكن بمعدل أبطأ مما كان عليه خلال العقد السابق. ومن المتوقع أن يصل إلى 21.8 كلغ للفرد الواحد سنويًا بحلول عام 2034. ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك الفرد الواحد في جميع الأقاليم، باستثناء أوروبا حيث من المتوقع أن ينخفض انخفاضًا طفيفًا، وفي أفريقيا، وخاصةً أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث من المتوقع أن يتجاوز النمو السكاني نمو إمدادات الأغذية المائية، مما يُبرز تحدي ضمان إمدادات غذائية كافية في مواجهة التوسع الديموغرافي السريع. ويطرح هذا الانخفاض مخاوف بشأن الأمن الغذائي نظرًا إلى الانتشار الكبير للنقص التغذوي في الإقليم والأهمية الحاسمة للعناصر الغذائية التي توفرها الأغذية المائية في العديد من البلدان الأفريقية.

الأسعار

21- شهدت أسعار الأغذية المائية خلال العامين الماضيين تقلبات متسقة مع اتجاهات المنتجات الغذائية الأخرى. ويرتبط جزء من الاختلافات الأخيرة في أسعار الأغذية، بما في ذلك الأغذية المائية، بتطور تكاليف الشحن وارتفاعها، إلى جانب الوضع الجيوسياسي الحالي، وحركات أسعار الصرف، والتضخم، والرسوم الجمركية المرتفعة على المنتجات المائية في بلدان مختارة. ويُعدّ مؤشر المنظمة لأسعار الأسماك[7] مقياسًا رئيسيًا لسوق الأسماك العالمية، حيث يقيس التغيرات

[7] مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأسماك. [ورد ذكره في 16 مايو/أيار 2025].
https://www.fao.org/fishery/en/fishstat/fishpriceindex

الشهرية في الأسعار الدولية لمجموعة من سلع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد وصل مؤشر أسعار الأسماك إلى مستوى قياسي بلغ 119 نقطة بالقيمة الاسمية في يونيو/حزيران 2022، وكان في اتجاه تنازلي منذ ذلك الحين، مع استمرار ظهور التقلبات. وعلى مدار عام 2024، بلغ مؤشر أسعار الأسماك 114 نقطة مع انخفاضات حادة في أسعار التونة، بينما ارتفعت أسعار الأسماك السطحية (باستثناء التونة). وعلى مدى الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، كان مؤشر أسعار الأسماك مستقرًا مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. ويتم الآن نشر مؤشر أسعار الأسماك شهريًا من خلال صفحة إلكترونية مخصصة، كما يتم نشره بشكل روتيني في مطبوعات مختلفة للمنظمة.

التجارة

22- تؤدي التجارة دورًا محوريًا في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستوى العالمي، حيث تدعم تنميته وتكامله في الاقتصاد العالمي. وتُعد منتجات الحيوانات المائية من بين السلع الغذائية الأكثر تداولًا على مستوى العالم، حيث تمتد سلاسل الإمداد في كثير من الأحيان عبر عدة بلدان. وغالبًا ما يتم صيد المنتجات في بلد ما، وتجهيزها في بلد آخر، وفي النهاية استهلاكها في بلد ثالث، مما يدل على التعقيد العالمي وترابط سلاسل القيمة المائية. وفي عام 2023، تم تداول حوالي 35 في المائة من إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية دوليًا. وعند استبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، تبلغ هذه النسبة 31 في المائة. ويشارك أكثر من 230 بلدًا وإقليمًا في التجارة الدولية بالمنتجات المائية. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فإن إجمالي التجارة الصافية (الصادرات مطروحة منها الواردات) لمنتجات الحيوانات المائية حاليًا أكبر من إجمالي جميع المنتجات الزراعية الأخرى مجتمعة.

23- وشهدت قيمة التجارة الدولية بمنتجات الحيوانات المائية نموًا مستدامًا بين عامي 1976 و2023، حيث زادت بمعدل سنوي متوسط بنسبة 6.9 في المائة بالقيمة الإسمية و3.7 في المائة بالقيمة الحقيقية. ويعكس هذا التوسع وتيرة التجارة العالمية بالسلع وقد عززه النمو الاقتصادي والتوسع الحضري والابتكار التكنولوجي وسياسات التجارة الحرة وتحسين سلسلة التبريد ونظم التعبئة والنقل. وقد مكّنت هذه التطورات المنتجين من الوصول إلى أسواق بعيدة والمستهلكين من توسيع خياراتهم الغذائية المائية بما يتجاوز ما يتم إنتاجه محليًا. ومع ذلك، بمرور الوقت، تباطأ نمو قيمة التجارة الدولية بمنتجات الحيوانات المائية. على مدى الفترة الممتدة من 2014 إلى 2023، حيث ازدادت القيمة العالمية لتجارة منتجات الحيوانات المائية بمعدل سنوي متوسط قدره 2.2 في المائة، مقارنة بنسبة 7.6 في المائة خلال الفترة من 2004 إلى 2013. ويتماشى هذا الاتجاه مع التباطؤ العام في نمو التجارة العالمية.

24- وبالمثل، زاد حجم منتجات الحيوانات المائية المتداولة دوليًا (مُعبَّرًا عنها بما يعادلها بالوزن الحي) بمعدل سنوي متوسط بنسبة 0.7 في المائة بين عامي 2014 و2023، وهو أقل بكثير من المتوسط الطويل الأجل البالغ 2.9 في المائة الملاحَظ منذ عام 1976. وعلى مدار العقد الماضي، استمرت الكميات المتداولة عالميًا من منتجات الحيوانات المائية، مُعبَّرًا عنها بما يعادلها من الوزن الحي، في النمو بمعدل أبطأ من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية. ويتناقض هذا مع أنماط النمو المرتفعة التي قادتها التجارة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. وعلى الرغم من هذا التباطؤ، لا تزال التجارة العالمية بالأحياء المائية حيوية بالنسبة إلى الأمن الغذائي وسبل العيش. ويظل التعاون المتعدد الأطراف الفعال ونظام التجارة القائم على القواعد ضروريين لضمان إمكانية توزيع الأغذية المائية بكفاءة من مناطق الفائض إلى مناطق العجز.

25- وفي عام 2023، انخفضت التجارة العالمية بمنتجات الحيوانات المائية إلى ما يُقدر بنحو 180 مليار دولار أمريكي، بعد عامين من النمو المرتفع في عامي 2021 و2022 مع تعافي القطاع من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وفي عام 2023، انخفضت تجارة منتجات الحيوانات المائية بنسبة 4.8 في المائة من حيث القيمة و5.0 في المائة من حيث الكمية (بما يعادلها بالوزن الحي). وتشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صادرات منتجات الحيوانات المائية قد انخفضت بشكل طفيف (0.1 في المائة) في عام 2024 مقارنةً بعام 2023، ولكن من المتوقع أن تنمو تجارتها مرة أخرى في عام 2025.

26- وواصلت البلدان المرتفعة الدخل هيمنتها على الواردات العالمية من منتجات الحيوانات المائية في عام 2023، حيث مثّلت 74 في المائة من إجمالي قيمة الواردات. وفي عام 2023، ظلّت أوروبا أكبر إقليم مستورد حيث مثلت 41 في المائة من إجمالي قيمة الواردات، تلتها آسيا (35 في المائة)، وأمريكا الشمالية (16 في المائة)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (3 في المائة)، وأفريقيا (3 في المائة)، وأوسيانيا (1 في المائة). وفي حين أنّ الواردات من أوروبا شهدت زيادة طفيفة، انخفضت الواردات الآسيوية (-3.9 في المائة)، وكذلك الواردات من أمريكا الشمالية بشكل ملحوظ في عام 2023 (-16 في المائة)، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الحاد في واردات الولايات المتحدة الأمريكية.

27- واستمرّ الاتحاد الأوروبي في تصدّر قائمة أكبر أسواق واردات منتجات الحيوانات المائية في العالم عام 2023، حيث بلغت قيمة وارداته الإجمالية 63 مليار دولار أمريكي، ما يمثل 34 في المائة من الواردات العالمية. ومع ذلك، عند استبعاد التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، تنخفض قيمة الواردات إلى 32 مليار دولار أمريكي، ما يزال يمثل 18 في المائة من الواردات العالمية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هيمنة أوروبا الإجمالية في هذا المجال قد تراجعت تدريجيًا منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي المقابل، شهدت أقاليم مثل آسيا وأمريكا اللاتينية ارتفاعًا في حصتها من الواردات، ما يعكس تغيّر ديناميكيات التجارة العالمية.

28- وفي عام 2023، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد فردي في العالم لمنتجات الحيوانات المائية، حيث مثلت 15 في المائة من الواردات العالمية بقيمة 27 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، كان هذا انخفاضًا حادًا بنسبة 17 في المائة عن عام 2022، وهو انخفاض حاد غير معتاد مدفوعًا بشكل رئيسي بانخفاض الواردات من القشريات. وفي مطلع عام 2025، بحثت الولايات المتحدة الأمريكية في إمكانية إجراء تغييرات في السياسات لتعزيز القطاع المحلي لصيد الأسماك مع إمكانية تقليص عجزها التجاري بالنسبة إلى منتجات الحيوانات المائية والذي بلغ 21 مليار دولار أمريكي في عام 2023. واحتلت الصين المرتبة الثانية بين أكبر المستوردين الفرديين في عام 2023، حيث مثلت 12 في المائة من الواردات العالمية بقيمة 23 مليار دولار أمريكي. وساهمت هذه الواردات في المقام الأول في تلبية الطلب على الاستهلاك المحلي ودعم صناعة التجهيز، حيث أعيد تصدير حصة من المواد الخام المستوردة في أشكال منتجات مختلفة. وفي حين ظلت واردات الصين مستقرة في عام 2023، فقد ارتفعت بنسبة 31 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021.

29- وفي عام 2023، ظلت أوروبا وآسيا الإقليمين المهيمنين على تصدير منتجات الحيوانات المائية، حيث مثلتا 39 في المائة و34 في المائة من قيمة الصادرات العالمية على التوالي. وتلتهما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (15 في المائة)، وأمريكا الشمالية (7 في المائة)، وأفريقيا (5 في المائة)، وأوسيانيا (2 في المائة). وبالنظر إلى فئة الدخل، مثلت البلدان المرتفعة الدخل 56 في المائة من قيمة الصادرات العالمية لمنتجات الحيوانات المائية في عام 2023، بينما ساهمت البلدان المتوسطة الدخل بنسبة 43 في المائة. وبالنسبة إلى العديد من البلدان المتوسطة الدخل، تُعدّ تجارة المنتجات المائية مصدرًا

حيويًا لإيرادات العملات الأجنبية، كما أنها تؤدي دورًا رئيسيًا في توليد الدخل وفرص العمل وضمان الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2023، بلغت قيمة صادراتها من منتجات الحيوانات المائية 77 مليار دولار أمريكي، فيما بلغ صافي عائدات التصدير (الصادرات مطروحة منها الواردات) 31 مليار دولار أمريكي. وفي المقابل، سجلت البلدان المرتفعة الدخل عجزًا في صافي الصادرات قدره 35 مليار دولار أمريكي، مما يعكس اعتمادها على الواردات لتلبية الطلب المحلي.

30- وتُعدّ الصين أكبر مُصدّر فردي لمنتجات الحيوانات المائية في العالم منذ عام 2002. وفي عام 2023، بلغت قيمة صادراتها 20 مليار دولار أمريكي، ما يمثّل 11 في المائة من التجارة العالمية بمنتجات الحيوانات المائية. ورغم احتفاظ الصين بمركز الصدارة، شهدت انخفاضًا بنسبة 12 في المائة في قيمة الصادرات في عام 2023، وهو انخفاض أشدّ حدةً مما كان عليه خلال سنوات جائحة كوفيد-19، مما يُشير إلى تحوّلٍ ملحوظ في ديناميكيات التصدير. وفي عام 2022، سجّلت الصين عجزًا تجاريًا في منتجات الحيوانات المائية لأول مرة في السجلات المتاحة، وإن كان عجزًا هامشيًا، ما شكّل تحوّلًا كبيرًا عن مكانتها الراسخة كمُصدّر صافٍ. وبحلول عام 2023، اتسع هذا العجز بشكلٍ كبير ووصل إلى 3 مليارات دولار أمريكي.

31- ومثّلت النرويج، ثاني أكبر مُصدّر، بنسبة 9 في المائة من قيمة الصادرات العالمية للحيوانات المائية في عام 2023. أما إكوادور، فقد احتلت المركز الثالث وشهدت مؤخرًا طفرة ملحوظة في صادراتها من الحيوانات المائية، حيث زادت قيمتها بمقدار الضعف تقريبًا خلال السنوات الست الماضية. ومع ذلك، في عام 2023، تراجعت صادرات إكوادور، متأثرةً بانخفاض أسعار الروبيان، حيث يُشكّل هذا الأخير معظم صادرات البلاد من الحيوانات المائية.

32- وساهمت البلدان المرتفعة الدخل بنسبة 56 في المائة من إجمالي قيمة صادرات الحيوانات المائية في عام 2023، بينما ساهمت البلدان المتوسطة الدخل بنسبة 43 في المائة. وفي ما يتعلق بوجهة الصادرات، مثلت البلدان المرتفعة الدخل 80 في المائة من قيمة صادرات البلدان المرتفعة الدخل، مقارنة بنحو 65 في المائة من قيمة صادرات البلدان غير المرتفعة الدخل. وفي السنوات الأخيرة، كان بالإمكان تحليل اتجاهات الشركاء بالتفصيل من خلال بيانات المنظمة بشأن تدفقات تجارة المنتجات المائية.[8] ومنذ عام 2019، باتت إحصاءات المنظمة بشأن التجارة العالمية بالمنتجات المائية تضمّ كلًا من البلد المبلغ وشريكه التجاري، مما يسمح بإجراء تحليل شامل أكثر لتدفقات التجارة الثنائية. وقبل عام 2019، كانت البيانات المجمعة من دون تفاصيل عن الشركاء هي وحدها المتاحة، بدءًا من عام 1976. وثمة خطط لنشر بيانات التجارة التاريخية من عام 1950 إلى عام 1975؛ غير أنّ البيانات المتعلقة بالشركاء التجاريين سوف تُستثنى منها.

33- وبالإضافة إلى تحليل الحجم والقيمة، يُمكن أيضًا دراسة التجارة من منظور تغذوي. فقد أُجريت دراسة لأفريقيا كما وردت في تقرير المنظمة عن حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024.[9] وصُنفت بيانات تجارة الحيوانات المائية ضمن فئات المنتجات القائمة على الأنواع، وخصائص شكل المنتج، ومتوسط القيم الغذائية المرتبطة به. وتجاوز محتوى البروتينات في الواردات الأفريقية من منتجات الحيوانات المائية محتوى الصادرات بنحو 50 في المائة. ويشير هذا إلى أنه في حين تُعدّ أفريقيا مُصدّرًا صافيًا لمنتجات الحيوانات المائية من حيث القيمة والحجم، إلا أنها تُعدّ مستوردًا صافيًا للبروتينات، مما يعني أن أفريقيا تُعزز إمداداتها من البروتينات من منتجات الحيوانات المائية من خلال التجارة.

---

[8] منظمة الأغذية والزراعة. إحصاءات التجارة العالمية للأحياء المائية. في: مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. [تاريخ الاقتباس 16 مايو/أيار 2025]. https://www.fao.org/fishery/ar/collection/global_commodity_prod

[9] منظمة الأغذية والزراعة. 2024. حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2024 – التحول الأزرق. روما. https://openknowledge.fao.org/items/f760015f-b85b-478f-83ed-c1d016829ff5

المنتجات المائية الرئيسية المتداولة في التجارة

34- تغطي تجارة المنتجات المائية نطاقًا واسعًا من المنتجات، حيث تضم إحصاءات المنظمة بشأن تجارة المنتجات المائية أكثر من 000 1 صنف مختلف، من أنواع مختلفة ومعروضة بأشكال متعددة. وتعكس هذه الوفرة تنوع إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وأيضًا تنوع أذواق المستهلكين، بدءًا من الأسماك النيئة والمحاريات وصولًا إلى المنتجات المجهزة مثل شرائح سمك البلطي المجمدة، والتونة المعلبة، والطحالب المجففة، ودقيق السمك.

35- ومن السمات البارزة لتجارة المنتجات المائية هيمنة المنتجات المجهزة، حيث شهدت تقنيات التجهيز تطورًا كبيرًا. ففي سبعينات القرن الماضي، مثّل دقيق السمك أكثر من نصف إجمالي المنتجات المائية المتداولة بما يعادلها من الوزن الحي. إلا أن حصته انخفضت بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين، ما أفسح المجال أمام نمو المنتجات المجمدة. وكان هذا التحول نتيجة التطورات في تكنولوجيات التجميد والتبريد والتعليب والتوزيع، مما سهّل نمو التجارة بالمنتجات الطازجة المجهزة، مثل شرائح السمك.

36- ومن حيث الأنواع، تصدّرت الزعنفيات القائمة، حيث شكلت 67 في المائة من إجمالي قيمة التجارة، تلتها القشريات (21 في المائة)، ثم الرخويات واللافقاريات المائية الأخرى (12 في المائة). ومع الارتفاع الكبير في إنتاج تربية الأحياء المائية خلال العقود الماضية، أصبحت المنتجات المستزرعة تُشكل جزءًا أكبر من التجارة الدولية بمنتجات الحيوانات المائية. ومع ذلك، ونظرًا إلى أن عددًا قليلًا فقط من البلدان يُميز بين المنتجات المائية المستزرعة والمنتجات الطبيعية في إحصاءاتها التجارية، لا يزال من الصعب إعطاء تقدير دقيق لنسبة المنتجات المستزرعة من إجمالي التجارة.

37- وفي عام 2023، كانت السلمونيات (السلمون والتروت) أكثر مجموعات الأنواع قيمةً في التجارة، حيث ساهمت بنسبة 21 في المائة من إجمالي قيمة منتجات الحيوانات المائية المتداولة دوليًا. وفي عام 2023، شهدت قيمة صادرات السلمونيات ارتفاعًا طفيفًا، على عكس الانخفاض العام في القيمة الإجمالية لصادرات منتجات الحيوانات المائية. وكانت النرويج وشيلي أكبر مُصدّرين للسلمونيات في عام 2023، حيث مثّلتا ما يقرب من نصف القيمة الإجمالية لصادرات السلمونيات.

38- واحتلّ الروبيان والجمبري المرتبة الثانية من حيث القيمة، حيث شكلا 17 في المائة من إجمالي القيمة في عام 2023. ومع ذلك، انخفضت قيمة الصادرات بنحو 15 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وشكلت البلدان الرئيسية الثلاثة المصدّرة أي إكوادور والهند وفييت نام، ما يزيد قليلًا عن نصف إجمالي قيمة صادرات الروبيان والجمبري في عام 2023.

39- وشملت مجموعات الأنواع المهمة الأخرى في التجارة العالمية سمك القدّ والنازلي والحدوق (9 في المائة)، والتونة والبونيتو والأسماك المنقارية (9 في المائة)، والحبار والسبيط والأخطبوطات (8 في المائة).

40- ويتم أيضًا تداول الطحالب على نطاق واسع لأغراض غذائية وغير غذائية. وفي عام 2023، بلغت قيمة التجارة العالمية بالطحالب 1.5 مليارات دولار أمريكي، بانخفاض قدره 7.1 في المائة مقارنةً بعام 2022. وهيمنت آسيا على التجارة العالمية بالطحالب حيث استحوذت على ما يقرب من 61 في المائة من قيمة الصادرات، واحتلت جمهورية كوريا وإندونيسيا الصدارة كأكبر مصدّرين. كما برزت آسيا كأكبر إقليم مستورد حيث استحوذت على 60 في المائة من واردات الطحالب العالمية بقيادة الصين واليابان، تلتها أوروبا (24 في المائة) وأمريكا الشمالية (10 في المائة).

اتجاهات التجارة القصيرة الأجل

41- من المتوقع أن يستمر نمو التجارة بالمنتجات المائية خلال العقد المقبل مدعومًا بارتفاع الطلب ولكن مع تباطؤ وتيرة النمو. وتؤثر عوامل مختلفة على الاتجاهات المستقبلية للتجارة بالمنتجات المائية، بما في ذلك السياسات الجديدة والتغييرات التنظيمية والوضع الجيوسياسي العام. ومن المرجح أن يُعيد فرض بعض أكبر البلدان التجارية في مجال المنتجات المائية تعريفات جمركية أعلى مؤخرًا تشكيل تدفقات التجارة العالمية. وفي الأسواق التي يتأثر فيها المستهلكون للغاية بالأسعار، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع تكاليف الاستيراد إلى تثبيط الطلب وإعادة توجيه الصادرات نحو وجهات تكون التعريفات الجمركية فيها أدنى. كما أن ارتفاع التكاليف على الحدود يضغط على هوامش سلاسل الإمداد التي عادةً ما تنتقل إلى المستهلكين. ويؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع أسعار البيع بالتجزئة والحدّ من القدرة على تحمل التكاليف، وقد يُقلّل في نهاية المطاف من استهلاك المنتجات المائية بشكل عام.

42- وفي الوقت نفسه، تزامنت هذه التحولات الأخيرة في السياسة التجارية مع تزايد تقلبات الدولار الأمريكي، وهو العملة الرئيسية المستخدمة في التجارة العالمية بالمنتجات المائية، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف على الحدود وتفاقم حالة عدم اليقين في الأسعار عبر سلاسل الإمداد. ونتيجةً لذلك، قد تشهد ديناميكيات تجارة المنتجات المائية تحوّلات جوهرية، حيث يسعى المصدّرون إلى أسواق تتميز باستقرار أكبر. وفي الوقت نفسه، قد يُعدّل المستوردون مصادر إمداداتهم لاحتواء التقلبات على صعيد الكلفة والمخاطر المتصلة بالعملات. وإذا ما استمرت هذه الظروف، قد تؤدي تدريجيًا إلى إعادة ترتيب الشراكات التجارية القائمة.

43- وفي عام 2023، وافق الأعضاء في الأمم المتحدة على اتفاقية التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية (BBNJ) وهي معاهدة ملزمة لحماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ومع أن تركيز الاتفاقية الأساسي يتمحور حول الصون، إلا أن دخولها حيز النفاذ قد يؤثر بشكل غير مباشر على التجارة العالمية بالأحياء المائية من خلال فرض أنظمة أكثر صرامة على مصايد الأسماك في أعالي البحار، مما قد يؤثر إيجابًا على توافر الموارد، وضعف إمكانية التتبع، والوصول إلى الأسواق. وتتمتع المنظمة، وهي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المكلّفة رسميًا بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في جميع أنحاء العالم وتوليفها وتحليلها ونشرها، بمكانة مرموقة تُمكّنها من دعم التنفيذ وضمان الاتساق مع الأطر المتعلقة بالتجارة.

44- وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تكون لاتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلّق بالإعانات لمصايد الأسماك والذي قد يدخل حيز التنفيذ في الفترة 2025-2026، تأثيرات كبرى على التجارة العالمية بالمنتجات المائية، وقد يتطلب مشاركة ملحوظة من المنظمة خلال تنفيذه.